

الحق في الشغل والتأهيل المهني للمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب

The Right to Employment and Vocational Training for Sub-Saharan African
Migrant Women in Morocco

أسماء المرزكيوي

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه

جامعة محمد الخامس بالرباط/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

ASMAE EL MARZGUIOUI

PhD student

Mohammed V University in Rabat/ at the Faculty of Legal, Economic and Social
.Sciences in Salé

الملخص

يعد موضوع العمالة الوافدة إلى المغرب أحد القضايا المعقدة، بالنظر إلى أن جزءا كبيرا منها كان يعتبر المغرب في البداية بلد عبور نحو دول الشمال، قبل أن يتحول بالنسبة لفئة متزايدة إلى بلد استقرار. ونتيجة لذلك برزت تحديات الإدماج بشكل أكثر حدة، خاصة بالنسبة للمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتقاطع الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية مع أوضاعهن القانونية، إذ يواجهن مجموعة من الصعوبات المرتبطة بظروف العمل، خصوصا داخل القطاع غير المهيكل وبعض مجالات العمل المنزلي.

وأمام ذلك، أضحى كل من الإدماج الفعلي في سوق الشغل والتأهيل المهني محورين أساسيين في السياسات العمومية وفي النقاش الأكاديمي المرتبط بتمكين النساء المهاجرات وتعزيز اندماجهن داخل المجتمع. ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الحق في الشغل والتأهيل المهني للمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب، من خلال تحليل مسارات إدماجهن في سوق الشغل، ورصد مبادرات التأهيل والتكوين المهني الموجهة لهن، مع الوقوف عند الإكراهات التي تحد من ولوجهن إلى فرص عمل لائقة، كما يسعى إلى إبراز الاستراتيجيات التي تعتمدها هذه الفئة للتكيف مع التحولات والظروف الاقتصادية، بما يضمن تعزيز حضورها الفعال داخل النسيج الاجتماعي المغربي.

الكلمات المفتاحية: المغرب- مهاجرات جنوب الصحراء - الشغل - التأهيل المهني - الاندماج.

Abstract:

The issue of migrant labor in Morocco constitutes a complex matter, given that a significant proportion of migrants initially considered Morocco as a transit country toward Northern destinations, before it gradually became, for an

increasing number of them, a country of settlement. As a result, integration challenges have become more acute, particularly for women migrants from Sub-Saharan Africa, whose economic and social constraints intersect with their legal status, as they face a range of difficulties related to working conditions, especially within the informal sector and certain areas of domestic work.

In this context, both effective integration into the labor market and vocational training have become key pillars in public policies and in academic debates related to the empowerment of migrant women and the strengthening of their integration within society. This article aims to shed light on the right to work and vocational training for Sub-Saharan African migrant women in Morocco, by analyzing their pathways of integration into the labor market, and examining the initiatives of vocational training and skills development directed at them, while identifying the constraints that limit their access to decent employment opportunities. It also seeks to highlight the strategies adopted by this group to adapt to economic transformations and conditions, in a way that ensures the strengthening of their effective presence within the Moroccan social fabric.

Keywords: Morocco, Sub-Saharan migrant women, Employment, Vocational Training, Integration.

مقدمة:

يواجه العالم المعاصر جملة من التحديات المتداخلة، ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، من أبرزها إشكالية الهجرة وما تثيره من رهانات مرتبطة بإدماج المهاجرين داخل مجتمعات الاستقبال. وتعد الهجرة ظاهرة إنسانية متجذرة في التاريخ، تعكس سعي الأفراد إلى تحسين ظروف عيشهم والبحث عن فرص أوسع للتطور والاندماج، كما تسهم في تكريس التنوع الثقافي والاقتصادي داخل المجتمعات الحديثة. أما في العصر الراهن، فقد أدى التقدم التكنولوجي في النقل والاتصال، إلى جانب الأزمات السياسية والاقتصادية، إلى تسريع وتيرة الحركة البشرية بشكل غير مسبوق. وقد اتخذت الهجرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين طابعا علميا تدريجيا، حيث تضاعف أعداد المهاجرين مما انعكس بشكل كبير على طبيعتها- التدفقات- أو حجمها. كما تنوعت الاستراتيجيات الجديدة للتنقل، فضلاً عن السياسات العمومية الجديدة للهجرة التي وضعتها كل من البلدان المستقبلة المصدرة للمهاجرين¹.

وفي هذا الإطار، برز المغرب خلال السنوات الأخيرة كوجهة متميزة للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، مستندا إلى رصيد تاريخي من التعايش والانفتاح على مختلف الثقافات والأصول، مما يجعله فضاء ديناميا لتفاعل الهويات وتشكل مسارات جديدة للإدماج. وقد جعل هذا التحول المغربي يواجه تحديات جديدة مرتبطة بضمان حقوق هذه الفئات في انسجام مع التزاماتها الدولية، وهو ما ألقى بظلاله على المنظومة القانونية والسياسات العمومية التي باتت مطالبة بمواكبة هذا الوضع المستجد، واستدعى ضرورة إعادة النظر في مبادئ السياسات الاندماجية التي وضعتها سابقا الدول المستقبلة، وذلك لمواكبة هذه الدينامية في أبعادها المتعددة².

ويعد الشغل عنصرا أساسيا في مسار إدماج المهاجرين، إذ يتيح لهم العيش في ظروف لائقة وكريمة، ويسهم في تحقيق استقلالهم الاقتصادي والمالي، كما يمكنهم من التفاعل مع المجتمع المضيف بوصفهم فاعلين اقتصاديين واجتماعيين. وهكذا فإن دعم تأهيلهم المهني ضروري لنجاح عملية الاندماج، والتي تظل عملية تدريجية ومتعددة الأبعاد، حيث يتطلب الاندماج في سوق العمل عموما اكتساب مهارات وتقنيات متعددة من دعم وتعزيز رأس المال البشري الذي لا يستطيع المهاجر دائما تحقيقه بسهولة بنفسه، لذلك فإن دعم التدريب المهني ضروري للاعتراف بالمؤهلات والمهارات المكتسبة لتقريب المهاجرين من سوق الشغل، وكلها أمور ضرورية لتعزيز اندماجهم على غرار التمتع بالحقوق والوصول إلى خدمات التشغيل والتدريب المهني³.

¹ Lima, Stéphanie, Lombard Jérôme et Missaoui Hasnia-Sonia, « Mobilités, migrations intertransnationales et réseaux sociaux : regards croisés empiriques et méthodologiques », Espace populations sociétés [En ligne], 2017/2 | 2017, consulté le 03septembre 2025. URL : <https://bit.ly/36dw8My>.

² Royaume du Maroc, Actes du Séminaire international sur l'intégration des immigrés au Maroc sous le thème : La nouvelle politique migratoire au Maroc : Quelle Stratégie d'intégration ? 2014.

³ Politique Nationale d'Immigration et d'Asile, Rapport 2020, ministère des affaires des étrangères, de la coopération africaine et des marocains résidant a l'étranger, p : 2.

وتتفاقم هذه الإكراهات بشكل خاص بالنسبة للمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء، نظرا لتقاطع العوامل الاقتصادية والاجتماعية مع خصوصية أوضاعهن القانونية، وما يرافق ذلك من أشكال هشاشة مضاعفة تحد من فرص اندماجهن المهني الفعلي، فإن كانت أغلب الدراسات تتناول ظاهرة الهجرة كظاهرة رجالية بامتياز، فإنه كثيرا ما يتم إغفال العنصر النسائي الذي أصبح أحد أهم الفاعلين في ديناميات الهجرة¹.

وفي هذا السياق، يكتسي إيلاء اهتمام خاص بحماية حقوق النساء المهاجرات في إطار إدارة الهجرة أهمية بالغة، فالهجرة تساهم بالفعل في بناء المجتمعات وتطويرها، وهي نتاج عديد من العوامل المرتبطة بالتفاوتات في مستوى التنمية والفوارق الديموغرافية المتنامية وانعكاسات التغيرات المناخية وظهور قوى سياسية واقتصادية جديدة².

والمغرب اليوم أصبح يشهد إقبال عدد مهم من النساء المهاجرات القادمات من إفريقيا جنوب الصحراء، واللائي يتمركزن في قطاعات غير مهيكلة (الخدمة المنزلية، التجارة البسيطة، أنشطة التجميل والحرف اليدوية) وما يرافق ذلك من هشاشة قانونية وغياب الحماية. وقد عمل على تمكين عدد مهم منهن الاستفادة من برامج التأهيل المهني من خلال مراكز مهنية متخصصة، بهدف تيسير إدماجهن في سوق الشغل سواء في إطار العمل المأجور أو التشغيل الذاتي، فضلا عن دعمهم عبر آليات التمويل لإطلاق مشاريعهم الخاصة. وفي هذا السياق، برزت أهمية رصد وجرد المعطيات والإحصاءات الرسمية المرتبطة بعملية الإدماج المهني، بما يسمح بتقييم نجاعة هذه البرامج، وكذا العمل على إدماج المهاجرات في سوق الشغل على أساس المؤهلات والمهارات التي اكتسبتها خلال هذه المراحل، باعتبارها مدخلا أساسيا لتحقيق الاستقلالية ومواجهة مظاهر الهشاشة والإقصاء.

أهمية الدراسة:

رغم تعدد الدراسات حول موضوع إدماج المهاجرين، لا تزال مسألة إدماج المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب، تحتاج إلى مزيد من البحث، نظرا لخصوصية التحديات التي تواجههن. وبأبي ذلك في سياق تحول المغرب إلى بلد عبور واستقرار، مما يطرح إشكالات متزايدة في إدماج هذه الفئة داخل مجتمع يختلف ثقافيا واجتماعيا عن بيئتها الأصلية. كما أن إدماج المهاجرات يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية، باعتبار مساهمتهم في سوق الشغل ودورهن في دعم التماسك المجتمعي، غير أن ذلك يظل رهيا بتدبير فعال لخصوصياتهن وتعزيز سياسات الإدماج المراعية للنوع الاجتماعي.

وعليه، تكتسي دراسة إدماج المهاجرات أهمية خاصة لفهم الإكراهات التي تعترضهن واقتراح آليات كفيلة بدعم اندماجهن داخل المجتمع.

أهداف البحث:

¹ سعاد مزيان، الهجرة النسائية في المجتمع المغربي: من الهجرة كمرافقة الى الهجرة الفردية، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2024، (ص52/23)، ص24.

² لمياء مشوري، أحمد أموش، النساء المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء: بين دوافع الهجرة والتحديات ومدى اندماجهن داخل المجتمع المغربي، المجلة الدولية لنشر البحث والدراسات، المجلد الرابع، الإصدار الرابع والاربعون، يونيو 2023، ص498.

يهدف هذا البحث إلى دراسة إشكالية إدماج المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب في سوق الشغل المغربي، من خلال تحليل التحديات التي تواجههن والفرص المتاحة لهن، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه العملية. كما يسعى إلى رصد أهم البرامج والمبادرات الرامية إلى تسهيل إدماجهن وتحسين ظروفهن المعيشية. ويعتمد البحث على منهج تحليلي يركز على مصادر أكاديمية وإحصائيات رسمية وتقارير حكومية، إلى جانب الاستناد إلى دراسات ميدانية، قصد تقديم فهم معمق لديناميات الإدماج، واقتراح توصيات عملية من شأنها تعزيز اندماج هذه الفئة والمساهمة في إغناء النقاش حول قضايا الهجرة بالمغرب.

إشكالية البحث:

اعتمد المغرب سياسة وطنية للهجرة واللجوء منذ سنة 2013، تقوم على مقارنة حقوقية تروم تعزيز إدماج المهاجرين وضمان تمتعهم بالحقوق الأساسية، لاسيما في مجالات الشغل والتعليم والتكوين، والصحة، مع توفير آليات الدعم والتوجيه لتيسير اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. غير أن تنزيل هذه التوجهات على أرض الواقع يطرح عدة تحديات، خاصة بالنسبة للمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء، اللواتي يواجهن صعوبات مركبة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مما يحد من ولوجهن الفعلي إلى سوق الشغل وفرص التكوين والتأهيل المهنيين.

وعليه، فإن تمكين للمهاجرات جنوب الصحراء في المغرب من الوصول لفرص عمل لائقة تشكل اليوم رافعة مركزية لتحقيق الإدماج السوسيو-اقتصادي وضمان العيش الكريم لهن. وهذا يحيلنا على الإشكالية المركزية وهي: إلى أي حد يتيح سوق الشغل بالمغرب فرص ولوج فعلي للمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء، وما دور التأهيل المهني في ذلك؟

وهي مدخل لطرح جملة من التساؤلات الأساسية كالتالي:

- ما هي الوضعية الاقتصادية للمهاجرات القادمات من إفريقيا جنوب الصحراء في المغرب؟
- كيف يمكن إدماج هؤلاء المهاجرات في النسيج الاقتصادي المغربي ومنه سوق الشغل؟
- إلى أي حد تساهم برامج التكوين والتأهيل المهني والمشاريع المدرة للدخل في تمكينهن اقتصاديا؟
- ما هي طبيعة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام مهاجرات جنوب الصحراء بالمغرب؟ وما التحديات التي تواجهها؟

ومن أجل التفاعل مع هذه الإشكالية سنقوم بتقسيم هذا الموضوع إلى محورين:

✓ **المحور الأول: ديناميات الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء نحو المغرب: سياق تأنيث الظاهرة وأسس**

التأطير القانوني.

✓ **المحور الثاني: مهاجرات جنوب الصحراء وسوق الشغل: الحق في العمل كمدخل للتمكين.**

المحور الأول: ديناميات الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء نحو المغرب: سياق تأنيث الظاهرة وأسس

التأطير القانوني

أولاً: سياق تأنيث الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء نحو المغرب

مع تعدد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بإفريقيا جنوب الصحراء، تتزايد سنويا حركة الهجرة نحو المغرب مدفوعة بأسباب معيشية وأمنية مثل الحروب الأهلية، الأزمات الاقتصادية، إضافة إلى رغبة المهاجرين في تحسين ظروف حياتهم، وتشابك هذه الدوافع فيما بينها ضمن أنماط اجتماعية واقتصادية معقدة. فالهجرة، كما يشير إلى ذلك هاين دو هاس¹، ظاهرة معقدة لا يمكن اعتبارها فقط رد فعل مباشر على الظروف الصعبة التي قد يعيشها المهاجر في مجتمعه الأصلي، بل هي مدفوعة في المقام الأول بالبحث عن فرص أفضل في مكان آخر. ورغم أن الظروف قد تكون أحيانا صعبة بالنسبة للمهاجرين ولكنها غالبا ما تعتبر أفضل بكثير مقارنة بالفرص المحدودة في الوطن الأم².

وانسجاما مع التحولات الراهنة، برزت مقاربات جديدة لتحليل الظاهرة المهاجرة، تركز على مفاهيم حديثة تسعى إلى فهم ديناميات الفعل الهجري في سياقاتها المتغيرة. ويلاحظ في هذا الإطار تحول جوهري عن الأنماط والعمليات التقليدية، والذي يتمثل في الارتفاع الملحوظ لنسبة النساء ضمن فئة المهاجرين. فقد شكّلت النساء قرابة نصف المهاجرين عبر العالم سنة 2013، وهو ما عكس ما يعرف بتأنيث الهجرة³. وتعود أسباب هذا التحول إلى عوامل متعددة، من أبرزها الطلب على اليد العاملة الأجنبية الذي أصبح انتقائيا على نحو متزايد بحسب الجنس، مع تركيز خاص على المهن التي تزاولها النساء عادة، خاصة في قطاعات الخدمات والرعاية الصحية والترفيه.

ورغم الحضور الواضح والكثيف للمرأة المهاجرة ومشاركتها النشطة في دينامية الهجرة، إلا أنه يلاحظ وجود ضعف واضح في الدراسات التي تتناول الهجرة النسائية، ويكمن هذا الضعف أساسا في ندرة الأبحاث التي تدرج البعد الاجتماعي والنوعي ضمن نظريات الهجرة، وذلك نتيجة هيمنة المقاربات الأحادية التي ينظر من خلالها إلى الظاهرة من زاوية واحدة يهيمن عليها باحثون وعلماء اجتماع من الرجال⁴.

¹ هاين دو هاس (Hein de Haas) هو عالم اجتماع وجغرافي هولندي، مشهور بدراساته في الهجرة والتنمية، من مؤسسي المعهد الدولي للهجرة (IMI) في جامعة أكسفورد.

² أناس ابن الشيخ، المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور وإكراهات المعيش اليومي، مجلة سوسولوجيون، المجلد: الثالث، العدد 01 السنة 2022، ص 127.

³ تم استعمال مصطلح تأنيث الهجرة من طرف الأمم المتحدة سنة 2007 للإشارة إلى زيادة نسبة العاملات المهاجرات، وذلك بالتركيز على جنسهن للتمييز بين العمال المهاجرين، واعتبرت العديد من الدراسات أن الهجرة النسائية وكأنها فئة متجانسة في حين أن الهجرة النسائية تتجاوز العاملات إلى كل الساكنة المهاجرة من النساء بتنوع اختياراتها (متابعة الدراسة، العمل، الزواج، الاستثمار... الخ).

أنظر: عائشة حليم، "الهجرة النسائية من إفريقيا جنوب الصحراء: الجندر وإشكالية تدبير العنف العابر للحدود، المجلة العربية للنسر العلمي، الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون تاريخ الإصدار 2 تشرين الثاني 2022، ص 317.

⁴ سعد مضيان، مرجع سابق، ص 29.

وعليه، ساهم التهميش الذي ووجهت به هجرة النساء، في أن تظل المشاكل المرتبطة بواقعهن وتجاربهن المعيشية في منأى عن التحليل العلمي، بل حتى عن المواكبة المنهجية الكفيلة بحصر طبيعة المشاكل وكيفية الولوج إلى إظهارها للعلن لتفسيرها أو فهمها... إلخ¹.

وبحسب التقديرات، يعبر سنويا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ما بين 65.000 و120.000 مهاجر في طريقهم نحو أوروبا، غير أن جزءا مهما منهم ينتهي به المطاف إلى الاستقرار في دول العبور، كما هو الشأن في المغرب، ويعود ذلك إلى تشديد سياسات الهجرة في دول شمال إفريقيا وإلى سياسة الجوار الأوروبية². فبالنسبة للمغرب، وفي عام 2020، كان حوالي 102400 مهاجر دولي، بما في ذلك المهاجرون الشرعيون وغير الشرعيين واللاجئون وطالبي اللجوء الذين ينحدرون أساساً من غينيا ونيجيريا ومالي وكوت ديفوار والكاميرون ومؤخراً من اليمن والسودان. وعلى الرغم من أن أسباب هذه التحركات متعددة ومتنوعة، إلا أن الفقر وقصور الخدمات الاجتماعية لا يزالان من بين الأسباب الرئيسية التي تجبر الناس على القيام بمشاريع هجرة بحثا عن ظروف معيشية أفضل³.

وفي هذا السياق، يكتسي حضور المهاجرات المنحدرات من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب دلالة خاصة، باعتبارهن فاعلات أساسيات في إعادة تشكيل المشهد الهجروي داخل دول العبور. فلم يعد وجودهن مقتصرًا على مرافقة الأزواج أو الأسر، بل أصبحن يضطلعن بأدوار مستقلة في تدير مشاريعهن الهجرية، سواء عبر الانخراط في سوق الشغل غير المهيكل، أو في قطاعات الخدمات والرعاية، أو من خلال أنشطة اقتصادية صغرى تُمكنهن من تأمين مورد للعيش.

وهكذا فدراسة الديناميات الهجروية في هذا الإطار تركز بشكل أساسي على الأدوات المنهجية التي تسمح بفهم هذا التحول في مسار جنس المهاجرات/المهاجرين، وأيضا المقاربات النظرية الكفيلة بالكشف عن العناصر الأساسية المحركة لتيارات هجرة النساء في مرحلة يتسم فيها المجتمع بسمة التشبيك اللامتناهي وتدفق المعلومات، وسهولة تداولها، وسرعة انتشارها⁴. فضلا عن أن الحديث عن الهجرة النسائية ينقلنا إلى استحضار الاشكاليات التي تواجهها النساء فقط أنهن نساء، والعمل على فهمها في سياق دينامية التحولات التي يعرفها وضع النساء بشكل عام، وأيضا في سياق، العلاقة بين الهجرة النسائية والمنظور الحقوقي والعمولة⁵.

¹ عائشة حليم، "النساء المهاجرات المنحدرات من إفريقيا جنوب الصحراء: مداخل الاندماج وتحدياته، ممتحنات الخلاقة والتجارة بمدنية الرباط نموذجاً"، المجلة الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2022 (ص. 69-89)، ص72.

² أناس ابن الشيخ، المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور وإكراهات المعيش اليومي، مرجع سابق، ص121.

³ Améliorer la protection et l'insertion socio-économique des migrant·e·s en situation de vulnérabilité au Maroc, fich projet de L'Organisation internationale pour les migrations – OIM Rabat, Maroc, 2023.

⁴ Castells, Manuel, La société en réseaux : L'ère de l'information, Fayard, Paris, 2001.

⁵ Accad, E. (2012). « Femmes, mondialisation et migration ». Dans M. (. Ennaji, Migration et mondialisation. Série Colloques et Séminaires, Centre du sud.

كما أن هجرة النساء بكفاءتهن للعمل أو الدراسة مختلفة تجارها عن النساء اللواتي يهاجرن بشكل غير قانوني، أو سياق الهجرة المنظمة من طرف شبكات التهجير وتجارة البشر. هذه الوضعيات المختلفة تنتج العديد من الخصوصيات والاختلافات.¹

ثانيا: المنظومة القانونية للهجرة بالمغرب: التأطير وتسوية الوضعية القانونية

عرفت المنظومة القانونية المغربية في بداية الألفية الثالثة حاجة ملحة إلى إطار تشريعي موحد ينظم وجود الأجانب ويستجيب للتغيرات المتسارعة التي عرفها مجال الهجرة، وهكذا تم اعتماد القانون رقم 03.02 لتنظيم شروط دخول وإقامة الأجانب، والهجرة غير المشروعة²، ووضع قواعد واضحة للتعامل مع وضعيات المهاجرين. وشكل هذا القانون نقطة تحول في معالجة قضايا الهجرة، خاصة تلك المتعلقة بالمهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ووصف في البداية بأنه قانون استثنائي بالنظر إلى السياق الجيوسياسي الإقليمي والدولي الذي قُدم فيه مشروعه الأولي للنقاش، وإلى السرعة التي تم بها اعتماده³. ونظرا للطابع الأمني لهذا القانون، وكذا الاقتصار على تنظيم شروط دخول وإقامة الأجانب، فقد كان من الصعب وحده أن يستوعب مختلف أبعاد الظاهرة الهجرة، ما دام وجود المهاجر على التراب الوطني يطرح، بالضرورة، إشكالية اندماجه داخل المجتمع المضيف، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي. فانتقال المغرب من بلد عبور إلى بلد للإقامة والاستقرار فرض تحولا في مقاربة الهجرة، من منطق الضبط والمراقبة إلى منطق الإدماج والحماية، باعتبار أن فعالية أي إطار قانوني للهجرة تقاس بقدرته على ضمان إدماج المهاجرين وتمكينهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، يطرح الاندماج نفسه كأحد أكثر الإشكالات تعقيدا في تدبير قضايا الهجرة على الصعيد العالمي، ذلك أن نجاح التجربة الهجرة برمتها يظل رهينا بمدى تحقق إدماج فعلي ومتوازن داخل المجتمع المستقبل. فالمجتمع، بحكم تعددته الثقافية وتنوع مرجعياته وقيمه، قد يتحول إلى فضاء يفرز معيقات موضوعية أمام الاندماج، كما يمكن، في المقابل، أن يشكل بيئة حاضنة تقوم على الانفتاح والتفهم وقبول الآخر، بما يتيح للوفاد الجديد فرصا حقيقية للانخراط والمشاركة.

والمهاجرين الذين يختارون المغرب كبلد مقصد، فإن اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال الإدماج المهني، هو جانب أساسي لضمان حمايتهم ومساهمتهم في جهود تنمية مجتمعهم المضيف. وبالنسبة لبلد كالمغرب يمثل إدماج المهاجرين في سوق العمل تحديًا حقيقيًا، وقد بذل جهودا كبيرة لتسهيل تمكينهم الاقتصادي والمهني وتحسين إجراءات توظيفهم، كما طور إطارا قانونيا وتنظيميا يهدف إلى ضمان الولوج إلى العمل اللائق لفائدة المهاجرين، لا سيما من خلال وضع العامل المستقل، ووضع

¹ Bredeloup, S. (2014). Migrations d'aventures : Terrains africains. Editions du comité des travaux historiques et scientifiques.

² ظهير شريف رقم 1.03.196 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، منشور في الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 18 رمضان 1424 (13 نونبر 2003)، ص 3817.

³ Guide of Policies and Applicable Laws in Morocco Relating to Immigrants and Refugees and Their Implementation, Mehdi Lahlou and Bahija Jamal Coordinated by Mehdi Lahlou, Launched by : Association Migrations Internationales – AMI, 2022/2023, p15.

التعاونيات، وتوسيع نطاق وصول الأجانب إلى بعض المهن الخاضعة للتنظيم¹، ويعد هذا التمكين المهني والولوج إلى سوق الشغل من البرامج الأساسية ضمن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA).

وبصفة عامة يخضع تشغيل المهاجرين لأحكام القانون 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، وذلك من خلال بابه الخامس الخاص بتشغيل الأجانب، وتشير المادة 516 في فقرتها الأولى إلى أنه: "يجب على كل مشغل يرغب في تشغيل أجنبي، أن يحصل على رخصة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالشغل تسلم على شكل تأشيرة توضع على عقد الشغل"². وهو ما أكدت عليه محكمة النقض في قرارها عدد 10.43 المؤرخ في 08/09/2011: "يخضع عقد الشغل الأجنبي لتأشيرة السلطة الحكومية المكلفة بالشغل ويترتب عن عدم تأشيرها انعدام أي علاقة بين المشغل والأجير الأجنبي"³.

وتنص المادة 9 من المدونة على "...يمنع كل تمييز بين الأجراء من حيث السلالة، أو اللون، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الحالة الزوجية، أو العقيدة، أو الرأي السياسي، أو الانتماء النقابي، أو الأصل الوطني، أو الأصل الاجتماعي، يكون من شأنه خرق أو تحريف مبدأ تكافؤ الفرص، أو عدم المعاملة بالمثل في مجال التشغيل أو تعاطي مهنة، لاسيما فيما يتعلق بالاستخدام، وإدارة الشغل وتوزيعه، والتكوين المهني، والأجر، والترقية، والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية، والتدابير التأديبية، والفصل من الشغل"⁴.

وفي مجال حقوق الإنسان فالمغرب يعد البلد الثاني الذي صادق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كما يعتبر من لبلدان القلائل الذين صادقوا على الصكوك الأساسية لمنظمة العمل الدولية « ILO » المتصلة بموضوع الهجرة، ويتعلق الأمر بالاتفاقية رقم 97 بشأن العمال المهاجرين، والاتفاقية رقم 143⁵، فإذا كانت مدونة

¹ Améliorer la protection et l'insertion socio-économique des migrant·e·s en situation de vulnérabilité au Maroc, 2023.

² القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 صادر في (14 من رجب 1424) 11 سبتمبر 2003، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 13 شوال 1424 (8 ديسمبر 2003)، ص. 3969.

³ قرار محكمة النقض عدد 10.43 المؤرخ في 8/9/2011، ملف اجتماعي عدد 955/1/2010، منشور بمجلة العلوم القانونية، العدد السادس، 2017، ص 197. "ويجب أن يكون عقد الشغل الخاص بالأجانب، مطابقا للنموذج المحدد بموجب قرار وزير التشغيل والتكوين المهني رقم 1391.05 الصادر في 25 نوفمبر 2005 والقاضي بتنظيم نموذج عقد الشغل الخاص بالأجانب الملحق بقرار وزير التشغيل والتكوين المهني رقم 350.05 بتاريخ 9 فبراير 2005".

⁴ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "الهجرة وسوق الشغل"، 2018، ص 15.

⁵ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر بنشرها الظهير الشريف رقم: 1.93.317، الصادر في فاتح رمضان 1432 (2 أغسطس 2011)، الموافق لـ 18 ديسمبر 1990، ج.ر. عدد: 6015، بتاريخ 23 يناير 2012.

- القانون رقم: 13.87 الموافق بموجبه على الاتفاقية رقم: 97 بشأن العمال المهاجرين (مراجعة) 1949 الصادر بتنفيذه ونشره الظهير الشريف رقم 1.119.14.1 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014)، ج.ر. عدد: 6277، بتاريخ 28 يوليو 2014.

- القانون رقم 16.01 الموافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، سنة 1975 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.115.16.1 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016)، ج.ر. عدد 6493، الصادرة بتاريخ 22 أغسطس 2016.

الشغل قد أقرت عدم التمييز في مجال العمل بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، فإن هذا الشرط الأساس يبنني على الإقامة النظامية للمهاجرين، وعلى الدخول المشروع للتراب الوطني، والتوفر على عقد عمل مؤشر عليه من طرف القطاع الحكومي الوصي، كما سبق لاشارة.

وحماية لحقوق الأجراء والأجيرات أقرت المادة 521 من مدونة الشغل على أنه: "يعاقب بغرامة من 2000 إلى 5000 درهم عن الأفعال التالية: عدم الحصول على الرخصة المنصوص عليها في المادة 516 أو تشغيل أجنبي لا يتوفر على تلك الرخصة؛ وتشغيل أجنبي لا يطابق عقده النموذج المنصوص عليه في المادة 517".

كما يدخل في ظل هذا الإطار القانوني ما جاء به القانون رقم 112-12 لسنة 2014 المتعلق بإحداث التعاونيات¹، والذي لا يشترط أي قيد جنسي في تأسيس أو الانخراط في التعاونيات، مما يتيح للمهاجرين واللاجئين من مختلف الجنسيات المساهمة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع المواطنين المغاربة².

وفي مجال العمل المنزلي، ينطبق القانون رقم 12.19 المتعلق بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين³، على العمال المنزليين المغاربة والأجانب على حد سواء (المادة 4)، ولعل أبرز مقتضياته أن إلزام المشغلين بإبرام عقود عمل مكتوبة مع العاملات والعمال المنزليين، وتحديد مدة العمل الأسبوعية بـ 40 ساعة للقاصرين (من 16 إلى 18 سنة) و48 ساعة للبالغين. كما خول القانون لهؤلاء العمال الاستفادة من جميع خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما في ذلك التغطية الصحية والتعويضات العائلية. إضافة لحقهم في يوم راحة أسبوعي، وإجازة مؤدى عنها بعد ستة أشهر من العمل المتواصل، بمعدل يوم ونصف عن كل شهر عمل.

وفي مقابل ذلك اتخذت سياسات المغرب في قضايا الهجرة منحى جديدا نتيجة إقرار "الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء"، بهدف ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتدريب أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة شاملة وذات بعد إنساني ومسؤول، وقد عجلت هذه الأخيرة من ظهور استراتيجيات جديدة تتماشى مع التزامات المغرب الدولية في تدبير ملف الهجرة، نتج عنها إجراءات مهمة على مستوى تسوية الوضعية القانونية للمهاجرات القادمات من أفريقيا جنوب الصحراء، وقد مثلت هذه الحملة تحديا حقيقيا للمغرب، لا سيما فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي⁴.

¹ القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 صادر في 27 محرم 1436 (21 نوفمبر 2014)، منشور في الجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1436 (18 ديسمبر 2014)، ص 8481.

² Guide of Policies and Applicable Laws in Morocco Relating to Immigrants and Refugees and Their Implementation , P38.

³ ظهير شريف رقم 1.16.121 صادر في 6 من ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، الجريدة الرسمية عدد 6493 بتاريخ 18 ذو القعدة 1437 (22 أغسطس 2016)، ص 6175.

⁴ L'insertion professionnelle des migrants subsahariens diplômés au Maroc, le cas de Fès et de Meknès, clara PoLisTeNA, Dans "Khalid Mouna, Noureddine Harrami, Driss Maghraoui, L'immigration au

وقد ساهمت هذه التسوية في رفع مستوى رضى وتحفيز المهاجرات، فخلال المرحلتين اللتين خصصنا للتسوية القانونية للمهاجرين غير النظاميين فوق التراب المغربي، حظيت النساء بنوع من التمييز الإيجابي، الذي بموجبه تمت تسوية كل الملفات التي تقدمن بها بغض النظر عن الشروط المسطرة، وجاءت حصيلة العملية على الشكل الآتي:

جدول: التسوية القانونية للمهاجرين غير النظاميين حسب الجنس.

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
2014	15000	10000	25000
2017/2016	17000	8000	25000

المصدر: الحصيلة الرسمية التي قدمتها وزارة الداخلية سنة 2018.

المحور الثاني: مهاجرات جنوب الصحراء وسوق الشغل: الحق في العمل كمدخل للتمكين

أولاً: تشخيص وضعية المهاجرات في سوق الشغل

حسب المعطيات الرسمية التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شكلت النساء خلال سنة 2017 نسبة % 49,8 من مجموع عدد المهاجرين، إلا أن هذا المنحى لا يهم العاملات المهاجرات حيث بلغت نسبتهن 31,4 في المائة وفق معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017¹، لترتفع الى %40 سنة 2021 حسب البحث الوطني حول الهجرة القسرية لسنة 2021، ما يدل على اندماج نسبي في سوق الشغل ولو بدرجات متفاوتة حسب السن والمستوى الدراسي.

وهكذا، تتراجع نسبة العمل الدائم لدى الشابات بين 15 و 29 سنة لتصل إلى %48.2 فقط، بينما ترتفع بوضوح لدى الفئات الأكبر سناً، حيث تبلغ %61 لدى النساء البالغات ما بين 30 و 44 سنة، و%64.9 لفترة 45 إلى 59 سنة . كما يتباين الاستقرار المهني حسب المستوى التعليمي، إذ ترتفع نسبة العمل الدائم لدى النساء ذوات التعليم العالي بنسبة %71.9، بينما تنخفض هذه النسبة إلى %42.2 وسط النساء غير المتعلقات

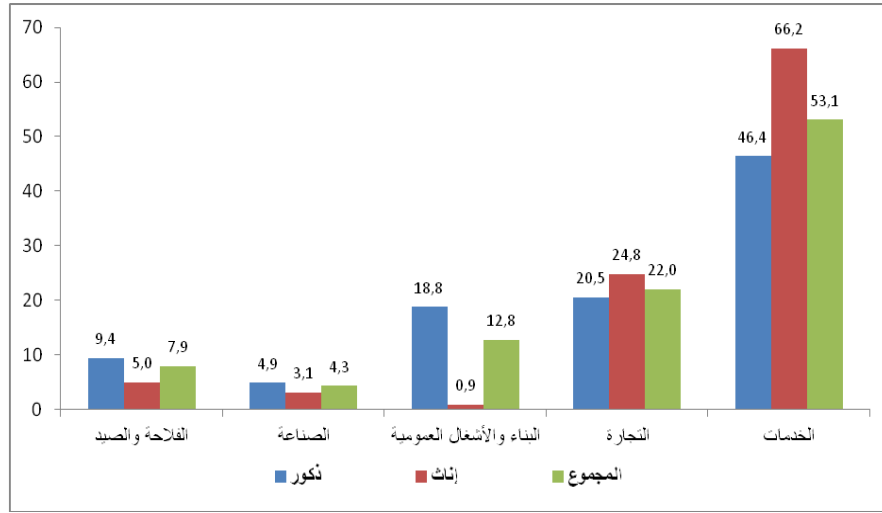
وبالنسبة لتوزيعهن حسب قطاعات الشغل فيتبين أن أغلبية النساء المهاجرات النشيطات المشتغلات يعملن في قطاع الخدمات بنسبة مرتفعة تبلغ %66.2، مما يجعله القطاع الأكثر استقطاباً لليد العاملة النسائية المهاجرة، ويأتي قطاع التجارة في

Maroc : les défis de l'intégration, Rabat Social Studies Institute (RSSI), en partenariat avec la Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord Rabat et l'Université Moulay Ismail de Meknès, 2017, p36.

¹ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي " الهجرة وسوق الشغل"، إحالة ذاتية رقم 36/2018، 2018، ص13.

المرتبة الثانية بنسبة % 24.8 وهو قطاع يساهم أيضا بشكل مهم في تشغيلهن، وتبقى مساهمتهم في أنشطة أخرى لا تتجاوز 13 في المائة بما في ذلك الصناعة والفلاحة والتجارة الصغيرة والبناء.

مبيان: نسبة قطاع الأنشطة الممارسة من طرف المهاجرين حسب الجنس



بعد التأمل في طبيعة الأنشطة الممارسة من طرف المهاجرات، يتأكد لنا ارتباطها بشكل كبير بالأعمال المنزلية، وهو المجال الذي يخضع لكثير من الضبابية في تحديد العلاقة بين المشغل والمهاجرات، وفي نفس الوقت يشكل واحدا من المجالات التي تمارس فيه أشكال من العنف التي لا يمكن إثباتها سواء ضد النساء بشكل عام، أو ضد المهاجرات العاملات في المنازل بشكل خاص، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول المساهمة الفعلية للمهاجرات في تنمية أنفسهن وعائلتهن¹.

ورغم أن تشغيل المهاجرات النظاميات القادمات من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يتم، من حيث المبدأ، في إطار قانوني منظم يخضع لمقتضيات هذه التشريعات، إلا أن وضعية المهاجرات غير النظاميات تظل أكثر هشاشة وتعقيدا، فبالنسبة للمهاجرات النظاميات، يتيح لمن القانون المغربي الولوج إلى سوق الشغل وفق ضوابط محددة كما سبق أن أشرنا، أهمها الحصول على عقود عمل مؤشر عليها من طرف المصالح المختصة، مع تحديد مدة العقد وطبيعته طبقا لأحكام القانون 02-03، وهو نفس الأمر في مدونة الشغل التي تخضع علاقة العمل بين المهاجرة النظامية والمشغل لنفس الحقوق والالتزامات التي تسري على الأجراء المغاربة، من حيث الأجر، وساعات العمل، والتعويضات، والتغطية الاجتماعية.

أما في حالة المهاجرات غير النظاميات، فالوضع أكثر هشاشة نظرا لغياب أي نص قانوني يحمي حقوقهن المهنية والاجتماعية أو ينظم وضعيتهن في حالة اشتغالهن خارج الإطار القانوني. إذ غالبا ما تشتغل هؤلاء النساء في القطاع غير المهيكل،

¹ عائشة حليم، مرجع سابق، ص 322.

خاصة في العمل المنزلي، ورعاية الأطفال والمسنين، والأنشطة الحرفية أو التجارية الصغيرة، في ظروف تفتقر إلى شروط السلامة المهنية، وبدون أي حماية اجتماعية أو تأمين ضد حوادث الشغل.

كما أن عدم تسوية الوضعية القانونية للمهاجرات غير النظاميات يجعل ظروف اشتغالهن أكثر هشاشة، ويحد من قدرتهن على الاستفادة من الضمانات القانونية المرتبطة بالشغل، ففي غياب الحماية القانونية الكاملة، قد يجدن صعوبة بشأن شروط العمل أو المطالبة بحقوقهن مخافة فقدان مصدر رزقهن، مما يقلل من فرص استفادتهن من التغطية الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية.

بالرجوع للمعطيات التي أقرها المسح الوطني السابق للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2021 فإنها تشير إلى أن 37.7% من النساء المهاجرات يوجدن في وضعية غير نظامية، في حين 49.8% قدمن طلبات لجوء و 47.3% تقدمن بطلبات لتسوية وضعيتهن القانونية، مما يعكس هشاشة أوضاع عدد كبير منهن وصعوبة ولوجهن إلى سوق الشغل والحقوق الأساسية. وكلها معطيات تؤكد على أن ضعف الولوج إلى مصادر الدخل والعمل النظامي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه النساء القادمات من إفريقيا جنوب الصحراء، إذ صرحت الغالبية العظمى منهن بعدم تمكنهن من الحصول على أي عمل¹، مما يزيد من تبعيتهن الاقتصادية ويحد من فرص اندماجهن المهني والاجتماعي داخل المجتمع المغربي.

إلى جانب هذه العوامل البنوية، فإن الكثير من المهاجرات المؤهلات لا يعتبرن المغرب وجهتهن النهائية، بل بلد عبور نحو أوروبا أو محطة مؤقتة لكسب المال قبل مواصلة الرحلة، وهو ما يجعل حافز الاندماج لديهن ضعيفا نسبيا.

كما أن التمييز العرقي والثقافي والديني يمثل عقبة حقيقية أمام اندماجهن المهني، حيث ينظر إليهن أحيانا بنظرة سلبية تحول دون حصولهن على فرص عمل لائقة، وبسبب الحاجة الماسة إلى الموارد الاقتصادية، يفضل المهاجرون المؤهلون الاندماج في مجالات سوق العمل المتاحة لهم بسرعة، بدلا من استثمار الوقت في البحث الصعب عن وظيفة تتناسب مع مستواهم التعليمي، وينخرطون في أنشطة غير مستقرة ومنخفضة الأجر لا يستخدمون فيها مهارات². تروي امرأة من دكاك كيف تعيل أسرته بالبضائع التي تشتريها براتبها من مركز الاتصالات، وترسلها إلى السنغال حيث تباع هناك لضمان معيشة الأسرة. "نعم، لأن المال ليس لكي نحتفظ به. لأنني من عائلة متواضعة جداً. لدي أخوة وأخت يدرسون، وأمي لا تعمل، لذا فإن دخل المنزل يأتي مني [...] غالباً ما لا يبيعونهم [البضائع المرسله] لأنهم يدرسون، ولا يمكنهم بيعها، أعطيها لصديقاتي اللواتي يعيدن بيعها. هن أيضاً

¹ La migration forcée au Maroc : Résultats de l'Enquête Nationale de, Haut-Commissariat au Plan, 2021.

² Les personnes subsahariennes sur le marché du travail au Maroc, le cas des centres d'appels silja weYeL, " Khalid Mouna • Noureddine Harrami • Driss Maghraoui, L'immigration au Maroc : les défis de l'intégration, Rabat Social Studies Institute (RSSI), P42.

يكسب شيئاً من ذلك، ويعطيني الباقي، ويعطينه لأمي. كل هذا من أجل دفع تكاليف نقل إخواني الذين يذهبون إلى المدرسة والجامعة، وشراء الطعام للمنزل، والماء.¹

وتبقى ظروف العمل أسوأ في مراكز الاتصال التي لا تشترط الحصول على تصريح إقامة، ففي هذه الحالة لا تسمح للأشخاص الذين لا يحملون وثائق رسمية بتسوية أوضاعهم وبالتالي التمتع بحقوقهم في العمل. ففي الواقع، يعني حصول الشخص على تصريح إقامة أنه يمكنه الاستفادة من ظروف عمل أفضل²، "نعمل 7 أيام في الأسبوع، 8 ساعات في اليوم مقابل 70 درهماً، هذا في مركز الاتصال الذي أعمل فيه، أما في أماكن أخرى فالأوضاع أسوأ من ذلك. في المقابل، الظروف جيدة في مراكز الاتصال الأخرى. ففي المركز الذي أعمل فيه، ليس لدينا خيار، بما أننا لسنا في بلدنا نحن مجبرون على التعايش مع الوضع، وحتى لو لم يكن ذلك يكفي لتلبية جميع احتياجاتنا، غير أنه يساعدنا على أي حال، فهو مجرد مبلغ صغير لدفع إيجار وشراء بعض الملابس من متجر الملابس المستعملة، وليس من المؤكد أنك ستحصل على راتبك بالكامل لأنهم يقتطعون جزءاً من أموالك لأسباب لا تعرفها. هناك، ليس لديك أي حقوق، إما أن تعمل أو ترحل".³

ثانياً: مبادرات التأهيل المهني كعامل أساسي للتمكين وتحدياته

إن الاندماج المهني للمهاجرات القادمات من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أحد المداخل الأساسية لتعزيز مشاركتهن الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. إضافة إلى ما يتطلبه هذا الاندماج لتمكينهن من الولوج إلى سوق الشغل من جهة وتطوير قدراتهن الذاتية عبر تنمية رأس المال البشري الذي يتوفرن عليه. فإنه يشكل من جهة أخرى خطوة محورية لضمان تكافؤ الفرص في الاستفادة من برامج التكوين المهني والتأهيل، إذ يتيح للمهاجرات النظاميات نفس فرص الولوج إلى التكوين والمواكبة التي يستفيد منها المواطنون المغاربة، بما يساهم في تحسين قابليتهن للتشغيل ودعم مشاريعهن الذاتي.

وقد شكل هذا المجال في السابق أحد أبرز التحديات، حيث كان الولوج إلى مؤسسات التكوين المهني مقتصرًا على حاملي الجنسية المغربية، باستثناء بعض الحالات الخاصة المرتبطة بالاتفاقيات الثنائية التي تبرمها الوكالة المغربية للتعاون الدولي. غير أنّ التحولات التي عرفها المغرب في مجال سياساته الموجهة نحو المهاجرين منذ سنة 2014، مكنت من فتح أبواب مؤسسات التكوين المهني أمام المهاجرين النظاميين واللاجئين الحاملين لتصاريح الإقامة، ما أتاح لهم فرصة الاستفادة من برامج التكوين التأهيلي والحصول على شهادات مهنية معترف بها، تساهم في تعزيز استقلاليتهم الاقتصادية وتسهيل اندماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني. فبعد سنتين فقط من اعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، استفاد 600 مهاجر، من بينهم 50% من النساء من التكوين في مجال الفنادق والطبخ والحلويات، وكذلك في تكنولوجيا المعلومات والبناء، في إطار المقاربة التشاركية على المستوى المحلي مع المجتمع المدني بغية تزويدهم بالتدريب المهني ومواكبتهم من أجل الاندماج في سوق العمل.⁴

¹ Ibid. p 46.

² Ibid., p39.

³ Ibid. P40.

⁴ Politique Nationale d'Immigration et d'Asile, Rapport 2020, op cit, p :22.

وفي السياق ذاته، تدرج برامج إدماج المهاجرات ضمن مسارات تكوين النساء في إطار مقارنة شمولية تروم توسيع استفادتهن من عروض التكوين المتاحة، ومواكبتهم في الاستفادة من برامج دعم الشباب والمبادرات الاقتصادية. ويضطلع مسؤولو المراكز النسوية، بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، بدور محوري في التحسيس بأهمية هذه البرامج وتشجيع الالتحاق بها، مع الحرص على تقييم مدى ملائمة المضامين التكوينية لاحتياجات المهاجرات وسياقاتهن الخاصة. ولا يقتصر هذا التوجه على التكوين المهني فحسب، بل يشمل كذلك أنشطة سوسيو-ثقافية وتنموية تعزز الثقة بالنفس وتنمي القدرات الذاتية، إلى جانب تكوينات أساسية ونظرية تتناول محاور التمكين الذاتي، والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان، بما يسهم في تقوية كفاءات الفتيات والنساء المهاجرات وتهيئتهن لإدماج سوسيو-اقتصادي أكثر استدامة.

وتروم عملية إدماج المهاجرات في برامج تكوين الفتيات، إلى دعم استفادة الفتيات المهاجرات من برامج التكوين ومواكبة مشاريع الشباب التي ترعاها وزارة الشباب والرياضة، بحيث يحرص مسؤولو المراكز النسوية التابعة للوزارة ومنظمات المجتمع المدني على توعية الفتيات وتحسيسهن بأهمية الفرص المتاحة لهن، والعمل على إدماج المهاجرات في البرامج التي تقدمها هذه الفضاءات على أساس تقييم مدى نجاعة وملائمة المناهج والبرامج التكوينية، لتحقيق أهدافها المتمثلة في تقديم أنشطة سوسيو ثقافية لتشجيع التنمية الذاتية، وأنشطة القرب من أجل تعزيز قدرات ومعارف الفتيات والنساء من أجل تسهيل اندماجهن السوسيو اقتصادي، عبر التكوين الأساسي- والنظري في عدة موضوعات كالتمكين الذاتي والنوع الاجتماعي وحقوق الانسان والصحة الإنجابية والأمراض المنقولة جنسيا.¹

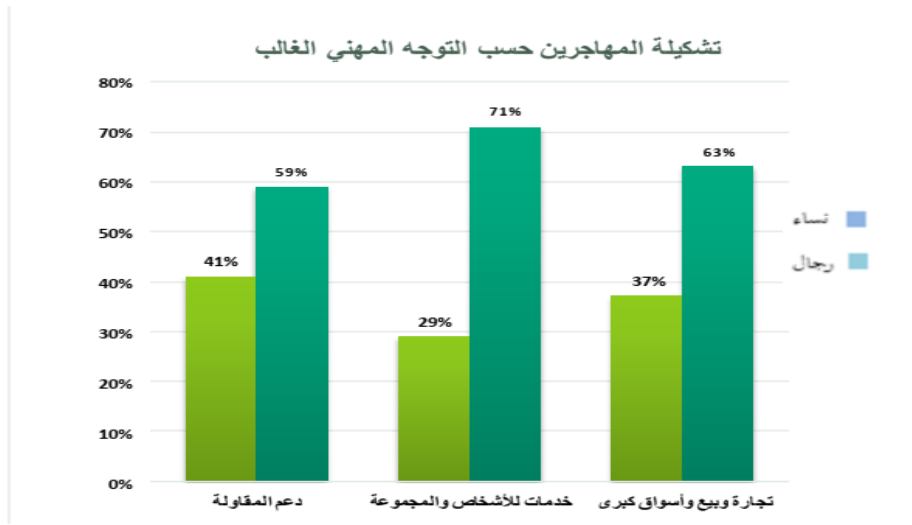
كما عرفت برامج التكوين المهني الموجهة لفائدة المهاجرات تنظيم دورات في مجالات متعددة، من بينها الخياطة، والصناعات التقليدية، وفنون الطبخ، وريادة الأعمال، بما أتاح للمستفيدات اكتساب مهارات عملية تعزز فرص اندماجهن في سوق الشغل. كما تم توجيه عدد منهن إلى مؤسسات وهيئات مختصة بالتكوين المؤهل، ودعم إحداث التعاونيات، والمواكبة في البحث عن العمل، الأمر الذي أسهم في تمكين مجموعة من المهاجرات من الولوج إلى أنشطة مدرة للدخل، سواء عبر العمل بأجر أو من خلال مشاريع ذاتية.

هذا وإضافة الى تكوينات تطبيقية تأهيلية لمختلف الأنشطة المدرة للدخل (الاعلاميات، السيراميك، الصباغة على الحرير والزجاج، الطرز، الخياطة، الحلاقة والتجميل)، إضافة الى تكوينات حسب الطلب سريع ومحدد يستجيب لتنوع انتظارات وخصوصيات المستفيدات وفق برامج مكثفة، كما تمتد أنشطتها إلى محاربة الأمية والموجهة أساسا للنساء، قصد تحسين مستوى معارفهن، ورفع حظهن لولوج مراكز التكوين المهني أو خلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل.²

¹ الحسن الطاهري، المهاجرون ومسألة الاندماج بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، الموسم الجامعي 2023/2022، ص 292/293.

² محمد أركان، السياسة المغربية لتدبير قضية الهجرة الرهانات والتحديات، مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، عدد خاص حول الهجرة واللجوء، يناير 2020، ص 172.

ويوضح المبيان أسفله تشكيلة المهاجرين حسب التوجه المهني للنساء والرجال، ذلك أن 41% من الرجال يتجهون نحو دعم المقاول مقابل 59% للنساء، وهذا الارتفاع مرده على أن النساء استفدن أكثر من دورات تكوينية في مجال الخياطة والتجميل والفندقة، ويسعين إلى تكوين مقاول خاصة بهن أو حتى عن طريق التشغيل الذاتي (مقاول ذاتي)، وهو ما يوضح أن هؤلاء المهاجرات يسهل اندماجهن في النسيج الاقتصادي والاجتماعي بفضل تمكنهن من حرفة مدرة للدخل، توفر لهن العيش الكريم بعيدا عن امتهان التسول والحرف الهامشية، كما يلاحظ أن 71% من النساء يقدمن خدمات للأشخاص والمجموعة، و63% في التجارة والبيع في أسواق كبرى.¹



رغم المؤشرات الشحيحة التي تظهر استفادة فئة من المهاجرات من الولوج إلى سوق الشغل، فإن هذه الأرقام تظل محدودة مقارنة بالحجم الإجمالي للمهاجرات اللواتي يواجهن صعوبات متعددة في الاندماج المهني، خاصة المهاجرات غير النظاميات اللواتي لا يتوفرن على وثائق قانونية تخولهن الاستفادة من برامج التشغيل أو الانخراط في آليات الدعم الاقتصادي، بما في ذلك التشغيل الذاتي أو الأنشطة المدرة للدخل. وفي هذا السياق، تتجه نسبة مهمة من المهاجرات إلى الاشتغال في القطاع غير المهيكل، الذي لا يتطلب عراقيل إضافية مرتبطة بالتمثلات الاجتماعية السلبية، فضلا عن الإكراهات البنوية التي يعرفها سوق الشغل بالمغرب، من قبيل محدودية العرض وارتفاع البطالة، وهو ما يعكس استمرار مظاهر المشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في مسارات استقرارهن.

¹ لحسن الطاهري، المهاجرون ومسألة الاندماج بالمغرب، مرجع سابق.

ورغم ما تحمله الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالهجرة من رؤية مندمجة تسعى إلى إدماج المهاجرين وتمكينهم من الولوج إلى مختلف المجالات الاجتماعية، الثقافية، الصحية، المهنية والاقتصادية، إلا أنها عرفت عدة اختلالات¹، فمن جهة يبرز التمكين المهني كأحد أبرز مكامن الهشاشة، إذ تواجه فئات واسعة من المهاجرات صعوبات في الحصول على عمل لائق ومستقر، ويزداد هذا الوضع تعقيدا في ظل عراقيل تتعلق بالاعتراف بالشهادات والمؤهلات، وصعوبة الولوج إلى التمويل أو برامج دعم المقاولات. ومن ثم، فإن الطموح الذي تحمله الهجرة الإفريقية باعتبارها رافعة للتعاون جنوب-جنوب وتعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية، يصطدم بواقع مركب يستدعي قراءة دينامية لمسارات الهجرة في مختلف محطاتها، من مرحلة العبور، إلى الاستقرار، ثم الاندماج. ففهم هذه الدينامية يقتضي مقارنة تستحضر البعد الترابي، وتراعي تنوع أوضاع المهاجرين، وتنتقل من منطق التدبير الظرفي إلى منطق السياسات العمومية المستدامة القائمة على التقييم الدوري، والمساءلة، والتكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

ويبقى النقص الحاصل في التوفر على معطيات دقيقة حول العمالة الهجرة بالمغرب (التشغيل الذاتي، القطاع غير المهيكل، الإنتاجية والقيمة المضافة، تعويض المواطنين بالعمال المهاجرين) يجعل قياس الأثر الحقيقي للهجرة على سوق الشغل أمرا صعبا، مما يستدعي الحاجة إلى تعميق المعارف بهذا الشأن وإنجاز دراسات إحصائية حول الموضوع².

خاتمة

لا يمكن تحقيق النجاعة الفعلية للسياسة الوطنية لإدماج المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء في سوق الشغل بالاقتصار على النصوص التشريعية أو المبادرات المؤطرة، بل يتطلب ذلك توافر إرادة سياسية قوية، وإرساء آليات مؤسسية مرنة، وتعبئة منسقة لمختلف المتدخلين، من سلطات عمومية ومجتمع مدني وشركاء دوليين. كما يظل ترسيخ ثقافة الإدماج رهينا بمجهودات مستدامة في مجالات الشغل والتأهيل والتكوين، بما يساهم في تفكيك الصور النمطية وتجاوز الأحكام المسبقة، وتعزيز قيم التعايش والتضامن داخل المجتمع.

كما أن تحقيق إدماج فعلي ومستدام يقتضي تمكين المهاجرات اقتصاديا واجتماعيا باعتباره مدخلا أساسيا للاستقرار والاندماج، وليس مجرد إجراء تكميلي. فالحق في العمل والتكوين المهني، متى اقترن بالحماية الاجتماعية، والولوج المنصف إلى الخدمات الأساسية، والمشاركة المجتمعية، يشكل رافعة استراتيجية لتحويل الهجرة النسائية من وضعية هشاشة محتملة إلى طاقة إنتاج ومساهمة في التنمية المحلية.

وفي ضوء هذه الخلاصات، تتحدد أبرز التوصيات كما يلي:

¹ التقرير السنوي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018.

² رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الهجرة وسوق الشغل، مرجع سابق، ص 19.

- إعداد خريطة وطنية للهجرة ذات بعد جندي ترصد بشكل دقيق توزيع المهاجرات عبر مختلف جهات المملكة، وتحدد احتياجاتهن الفعلية؛
- إحداث آليات للدعم والمواكبة الاقتصادية لتسهيل ولوج المهاجرات إلى فرص الشغل وريادة الأعمال والمشاريع المدرة للدخل؛
- تشجيع التنظيم الذاتي والجمعي للمهاجرات بما يمكنهن من التعبير عن حاجياتهن، والمشاركة في الحياة العامة المحلية، والدفاع عن حقوقهن؛
- تأهيل ودعم قدرات الموارد البشرية بالإدارات العمومية والجماعات الترابية وفق مقارنة جنديرية وحقوقية، إضافة إلى جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة النسائية وتمكينها من آليات التمويل العمومي.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أناس ابن الشيخ، المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور وإكراهات المعيش اليومي، مجلة سوسيوولوجيون، المجلد: الثالث، العدد الأول، 2022.
- القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 صادر في (14 من رجب 1424) 11 سبتمبر 2003، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 13 شوال 1424 (8 ديسمبر 2003)، ص. 3969.
- القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 صادر في 27 محرم 1436 (21 نوفمبر 2014)، منشور في الجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1436 (18 ديسمبر 2014)، ص 8481.
- التقرير السنوي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018.
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الهجرة وسوق الشغل"، إحالة ذاتية رقم 36/2018، 2018.
- سعاد مضيان، الهجرة النسائية في المجتمع المغربي: من الهجرة كمرافقة الى الهجرة الفردية، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2024 (ص 52/23).
- ظهير شريف رقم 1.03.196 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، منشور في الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 18 رمضان 1424 (13 نونبر 2003)، ص 3817.
- ظهير شريف رقم 1.16.121 صادر في 6 من ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين، الجريدة الرسمية عدد 6493 بتاريخ 18 ذو القعدة 1437 (22 أغسطس 2016)، ص 6175.
- عائشة حليم، "النساء المهاجرات المتحدرات من إفريقيا جنوب الصحراء: مداخل الاندماج وتحدياته، ممتنات الحلاقة والتجارة بمدينة الرباط نموذجاً"، المجلة الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2022 (ص. 69-89).
- عائشة حليم، "الهجرة النسائية من أفريقيا جنوب الصحراء: الجندر وإشكالية تدبير العنف العابر للحدود، المجلة العربية للنسر العلمي، الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون تاريخ الإصدار 2 تشرين الثاني، 2022.
- قرار محكمة النقض عدد 10.43 المؤرخ في 8/9/2011، ملف اجتماعي عدد 955/1/2010، منشور بمجلة العلوم القانونية، العدد السادس 2017.

- لمياء مشوري، أحمد أموش، النساء المهاجرات من افريقيا جنوب الصحراء: بين دوافع الهجرة والتحديات ومدى اندماجهن داخل المجتمع المغربي، المجلة الدولية لنشر البحث والدراسات، المجلد الرابع الإصدار الرابع والاربعون، يونيو 2023.
- لحسن الطاهري، المهاجرون ومسألة الاندماج بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، الموسم الجامعي 2023/2022.
- مُحمَّد أبركان، السياسة المغربية لتدبير قضية الهجرة الرهانات والتحديات، مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، عدد خاص حول الهجرة واللجوء، يناير 2020.

مراجع باللغة الأجنبية

- Améliorer la protection et l'insertion socio-économique des migrantes en situation de vulnérabilité au Maroc, fich projet de L'Organisation internationale pour les migrations – OIM Rabat, Maroc, 2023.
- Accad, E. (2012). « Femmes, mondialisation et migration ». Dans M. (. Ennaji, Migration et mondialisation. Série Colloques et Séminaires, Centre du sud.
- Bredeloup, S. (2014). Migrations d'aventures : Terrains africains. Editions du comité des travaux historiques et scientifiques.
- Castells, Manuel, La société en réseaux : L'ère de l'information, Fayard, Paris, 2001.
- Guide of Policies and Applicable Laws in Morocco Relating to Immigrants and Refugees and Their Implementation, Mehdi Lahlou and Bahija Jamal Coordinated by Mehdi Lahlou, Launched by : Association Migrations Internationales – AMI, 2022/2023.
- Lima, Stéphanie, Lombard Jérôme et Missaoui Hasnia-Sonia, « Mobilités, migrations intertransnationales et réseaux sociaux : regards croisés empiriques et méthodologiques », Espace populations sociétés [En ligne], 2017.

- L'insertion professionnelle des migrants subsahariens diplômés au Maroc, le cas de Fès et de Meknès, clara PoLisTeNA, Dans "Khalid Mouna, Noureddine Harrami, Driss Maghraoui, L'immigration au Maroc : les défis de l'intégration, Rabat Social Studies Institute (RSSI), en partenariat avec la Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord Rabat et l'Université Moulay Ismail de Meknès, 2017.
- La migration forcée au Maroc : Résultats de l'Enquête Nationale de 2021.
- Les personnes subsahariennes sur le marché du travail au Maroc, le cas des centres d'appels silja weYeL, "Khalid Mouna • Noureddine Harrami • Driss Maghraoui, L'immigration au Maroc : les défis de l'intégration, Rabat Social Studies Institute (RSSI), 2017.
- Rapport sur la Politique Nationale d'Immigration et d'Asile, 2020.